التحرير

لما أشكل من كلام ابن جرير

- رحمه الله -

في مسألة عدم العذر بالجهل

كتبه /

أبو سليمان سلمان بن صالح العماد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أما بعد :

فإن مما يتشبث به المخالفون -القائلون بعدم العذر بالجهل- أقوالا ظاهرها الإشكال للإمام المفسر ابن جرير – رحمه الله – فرأينا أن نسوقها ثم نجيب عنها من كلامه – رحمه الله – في مواضع أخرى ونبين مراده من بعض النصوص التي ظاهرها الإشكال والله أسأله الهدى السداد والتوفيق والرشاد.

قال الإمام المفسر ابن جرير – رحمه الله – في تفسير قوله تعالى (إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ} [الأعراف: ٣٠] يَقُولُ تَعَالَى

ذِكْرُهُ: إِنَّ الْفَرِيقَ الَّذِي حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّمَا ضَلُّوا عَنْ سَبِيلِ اللهَّ وَجَارُوا عَنْ قَصْدِ الْمُحَجَّةِ، بِاتِّخَاذِهِمُ الشَّيَاطِينَ نُصَرَاءَ مِنْ دُونِ اللهَّ وَظُهَرَاءَ، جَهْلًا مِنْهُمْ بِخَطَأِ مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ فَعَلُوا ذَلِكَ وَهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ عَلَى هُدًى وَحَقٍّ، وَأَنَّ الصَّوَابَ مَا أَتَوْهُ وَرَكِبُوا. وَهَذَا مِنْ أَبْيَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى خَطَأِ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللهَّ لَا يُعَذِّبُ أَحَدًا عَلَى مَعْصِيَةٍ رَكِبَهَا أَوْ ضَلَالَةٍ اعْتَقَدَهَا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهَا بَعْدَ عِلْمٍ مِنْهُ بِصَوَابِ وَجْهِهَا فَيَرْكَبُهَا عِنَادًا مِنْهُ لِرَبِّهِ فِيهَا، لِأَنَّ ذَلِكَ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنْ بَيْنَ فَرِيقِ الضَّلَالَةِ الَّذِي ضَلَّ وَهُوَ يَحْسَبُ أَنَّهُ هَادٍ وَفَرِيقِ الْهُدَى فَرْقٌ، وَقَدْ فَرَّقَ اللهَّ بَيْنَ أَسْمَائِهِمَا

وَأَحْكَامِهِمَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ » «تفسير الطبري ط هجر» (١٠/ ١٤٨).

وهذا الكلام من الإمام ابن جرير يذكره كل من كتب في مسألة عدم العذر بالجهل فيما وقفت عليه لكونهم يجدون فيه ما يظنونه لهم والجواب عنه من عدة وجوه أهمها ما يلي :

١)أن هذه الآية في سياق الكفار الأصلين ولا بد من التفريق بين الكفار الأصليين وبين من وقع في الكفر جهلا من المسلمين وللعلامة العثيمين – رحمه الله – تفصيل نفيس في هذا ، فعد إليه إن شئت .

٢)أن نظائر هذه الآية كثير جدا في القرآن الكريم في حق الكفار الأصليين كقول الله تعالى : (وَمَنْ يَعْشُ

عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ (٣٦) وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ (٣٧) [الزخرف : ٣٦ ، ٣٧] وقال تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ (١٢) [البقرة : ١١ - ١٢] .

٣)أن كلام ابن جرير – رحمه الله – في آيات العذر بالجهل المعروفة يوافق كلام السلف رضوان الله عليهم

•كقول الله تعالى:{وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء: ١٥] يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي قَوْمٍ إِلَّا بَعْدَ الْإِعْذَارِ إِلَيْهِمْ بِالرُّسُلِ، وَإِقَامَةِ

الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ بِالْآيَاتِ الَّتِي تَقْطَعُ عُذْرَهُمْ» «تفسير الطبري - ط هجر» (١٤/ ٥٢٦)

•وقوله تَعَالَى: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: ١١٥] يَعْنِي جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِقَوْلِهِ: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ} [النساء: ١١٥] وَمَنْ يُبَايِنِ الرَّسُولَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعَادِيًا لَهُ ، فَيُفَارِقَهُ عَلَى الْعَدَاوَةِ لَهُ {مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى} [النساء: ١١٥] يَعْنِي: مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ رَسُولُ اللهِ ، وَأَنَّ مَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ

، وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ. » «تفسير الطبري – ط هجر» (٧/ ٤٨٣):

• وقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ} [التوبة: ١١٥] يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: وَمَا كَانَ اللهُ لِيَقْضِيَ عَلَيْكُمْ فِي اسْتِغْفَارِكُمْ لِمَوتَاكُمُ الْمُشْرِكِينَ بِالضَّلَالِ بَعْدَ إِذْ رَزَقَكُمُ الْهِدَايَةَ وَوَفَّقَكُمْ لِلْإِيمَانِ بِهِ وَبِرَسُولِهِ، حَتَّى يَتَقَدَّمَ إِلَيْكُمْ بِالنَّهْيِ عَنْهُ فَتَتْرُكُونَ الِانْتِهَاءَ عَنْهُ؛ فَأَمَّا قَبْلَ أَنْ يُبَيِّنَ لَكُمْ كَرَاهِيَةَ ذَلِكَ بِالنَّهِي عَنْهُ ثُمَّ تَتَعَدُّوا نَهْيَهُ إِلَى مَا

نَهَاكُمْ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَا يَحْكُمُ عَلَيْكُمْ بِالضَّلَالِ» «تفسير الطبري - ط هجر» (١٢/ ٤٦).

٤) كلام الإمام ابن جرير هنا موافق لكلام المفسرين الآخرين بل وكلام السلف - رحمهم الله - وإذا علمنا أن الكلام في حق الكفار الأصليين لا في حق المسلمين زال عنا الإشكال بحمد الله ولذا يقول العلامة الشنقيطي رحمه الله عند قوله تعالى : {إِنَّهُمُ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ (٣٠)}.

بين تعالى في هذه الآية الكريمة أن الكفار اتخذوا الشياطين أولياء من دون الله، ومن تلك الموالاة طاعتهم لهم فيما يخالف ما شرعه الله تعالى، ومع ذلك

يظنون أنفسهم على هدى وبين في موضع آخر أن من كان كذلك فهو أخسر الناس عملاً، والعياذ بالله تعالى، وهو قوله جل وعلا: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعاً (١٠٤)}.

ثم قال –رحمه الله – : تنبيه

هذه النصوص القرآنية تدل على أن الكافر لا ينفعه ظنه أنه على هدى؛ لأن الأدلة التي جاءت بها الرسل لم تترك في الحق لبساً ولا شبهة، ولكن الكافر لشدة تعصبه للكفر لا يكاد يفكر في الأدلة التي هي كالشمس في رابعة النهار لجاجاً في الباطل وعناداً،

فلذلك كان غير معذور، والعلم عند الله تعالى» «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» (٢/ ٣٥١ ط عطاءات العلم) .

الخلاصة : أنه لا يصح الاستدلال بما ذكره الإمام ابن جرير – رحمه الله – عند آية الأعراف أو ما شابهها بأنه يرى عدم العذر بالجهل وأنه يخالف السلف فيما أجمعوا عليه ولكنه وافقهم فيما يقررونه من أحكام الكفار الأصليين ومع ذلك كله فلا ينفي قيام الحجة عليهم أيضا وأن الجهل المثبت لهم ناتج عن إعراض

وإباء عن قبول الحق وتعلمه والجهل الناتج عن تفريط وإعراض لا يعذر به صاحبه .

وهناك كلام له – رحمه الله – ينقله القائلون بعدم العذر وهو في رسالته «التبصير في معالم الدين من ص ١٢٢- ١٣٢ » نلخصه فيما يأتي – إن شاء الله – :

تنبيه : وفي هذه الرسالة كثير من الزلات قد نبه عليها الإمام ابن باز – رحمه الله – في شرحه على الرسالة

وهي منشورة في موقعه بعنوان " شرح كتاب التبصرة في معالم الدين للطبري "

يقول الإمام ابن جرير – رحمه الله – : ثم لن يعدو جميع أمور الدين –الذي امتحن الله به عباده– معنيين:

أحدهما: توحيد الله وعدله.

والآخر: شرائعه التي شرعها لخلقه من حلالٍ وحرامٍ وأقضيةٍ وأحكام.

(أ) فأما توحيده وعدله: فمدركةٌ حقيقة علمه استدلالاً بما أدركته الحواس.

(ب) وأما شرائعه فمدركةٌ حقيقة علم بعضها حساً بالسمع، وعلم بعضها استدلالاً بما أدركته حاسة السمع.

ثم القول فيما أدركت حقيقة علمه منه استدلالاً على وجهين:

أحدهما: معذورٌ فيه بالخطأ والمخطئ، ومأجورٌ فيه على الاجتهاد والفحص والطلب؛ كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجرٌ)) ...

والآخر منهما غير معذورٍ بالخطأ فيه مكلفٌ قد بلغ حد الأمر والنهي، ومكفرٌ بالجهل به الجاهل، وذلك

ما كانت الأدلة الدالة على صحته متفقةً غير مفترقة، ومؤتلفةً غير مختلفةٍ، وهي مع ذلك ظاهرةٌ للحواس.

قلت : هذا الكلام بهذا الإطلاق غير صحيح وقد تعقبه العلامة ابن باز رحمه الله فقال : المقصود بهذا كله أن المؤلف عنده بعض الإطلاق والصواب أنه لا بد أن يكون هناك دليل بلاغ من الرسل وأتباعهم وأنه إذا لم يكن بلغته الرسالة معذور حتى يبلغ الرسالة فإذا لم يبلغ في الدنيا بلغ في الآخرة وهم اهل الفترة ...

وقد يكون هذا الإطلاق غير مراد للمؤلف بدليل أنه يشترط البلاغ وقيام الحجة كما مر معنا في التفسير وهو قوله : يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي قَوْمٍ إِلَّا

بَعْدَ الْإِعْذَارِ إِلَيْهِمْ بِالرُّسُلِ، وَإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ بِالْآيَاتِ الَّتِي تَقْطَعُ عُذْرَهُمْ .

فكلامه هنا في سياق الأمور المعلومة بضرورة الحس فهذه لا يقبل فيها دعوى الاجتهاد أو الخطأ فليست متوقفة على الدليل فبعض مسائل التوحيد متوقفة على الحس كما أشار إليها بقوله : وهي مع ذلك ظاهرةٌ للحواس ، وبعضها متوقفة على الدليل ، وفي الحقيقة كلامه هنا على الرغم من الإطلاق الموجود إلا أنه لا ينافي القول بعذر الجاهل ولقائل أن يقول كيف ذلك ؟!

أقول : إن كانت المسألة من مسائل التوحيد تدرك بالحس ولا تحتاج إلى علم وبيان وآثار رسالة فلا يقع

في مخالفتها إلا مشرك كافر معاند حالته بعد العلم بها كحالته قبل العلم ؛ حيث إنه في الحقيقة عالم بها معرض عن العمل بمقتضى علمه فيها وإذا وصف بالجهل فهو جهل العمل لا جهل العلم فقد يطلق على الإنسان وصف الجهل حتى ولو كان عالما إذا لم يعمل بمقتضى علمه كما قال الله عن موسى عليه السلام أنه ﴿قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَن أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ٦٧﴾ [البقرة: ٦٧]. فيكون تكفيره والحالة هذه تكفير من علم شيئا لا يمكن أن يدخله الجهل لكنه

أعرض وخالف مقتضى ذلك المعلوم وكان مما يكفر به صاحبه فلا إشكال والحالة هذه

الخلاصة :

أردنا بهذا أن نحرج كلام ابن جرير – رحمه الله – على المعنى الذي يتوافق مع كلامه الآخر وليس المقصود النقد فالنقد لظاهر الإطلاق تقدم من كلام الإمام ابن باز رحمه الله .

وكيف يستقيم كلام ابن جرير لمن استدل به على عدم العذر بالجهل في حق من تحقق فيه الجهل بأمر ما

عمله لا يدري أنه شرك بالله أو أنها قربة وعبادة لا تكون إلا لله ؟!

فإلى زمن قريب ونحن نسمع من آبائنا وأجدادنا من كانوا يذبحون للجن ويصنعون بما يسمى بالحضرة وذلك لما كان يسقط رجل أو امرأة من شاهق يعتقدون أن الجن أخذته ثم يأتون بذبيحة إلى ذلك المكان ويذبحونها للجن لكي يردوا لهم الساقط الذي أُخذ – في اعتقاد العامة – فإذا ذبحوا الذبيحة وأتوا بما يسمى بالحضرة يُشفى ذلك المريض ويفيق ، فلما علموا أن ذلك شرك تركوه .

وهكذا بعض الأمهات إذا سقط الصبي تقول يا خمسة يا ستة يا ابن علوان فلما سألت إحداهن ما هم

الخمسة؟ قالت : الخمسة الكرام ، فبعد البيان تركت ذلك ، وهكذا كم تُركت من خرافات وشركيات وكم يوجد في الناس جهل إلى الآن في كثير من الأمور ، **أما إذا تصونا أن مسألة** من مسائل التوحيد تدركها الحواس ولا تحتاج إلى تعلم وخالف مقتضاها مخالف فهو خالف ما علمه لا ما جهله والجهل في حقه جهل عمل لا علم كما تقدم .

وقوله – رحمه الله – فأما الذي لا يجوز الجهل به من دين الله لمن كان في قلبه من أهل التكليف لوجود الأدلة متفقةً في الدلالة عليه غير مختلفةٍ ظاهرةً للحس غير خفية، فتوحيد الله تعالى ذكره، والعلم بأسمائه وصفاته وعدله، وذلك أن كل من بلغ حد

التكليف من أهل الصحة والسلامة، فلن يعدم دليلاً دالاً وبرهاناً واضحاً يدله على وحدانية ربه جل ثناؤه، ويوضح له حقيقة صحة ذلك؛ ولذلك لم يعذر الله جل ذكره أحداً كان بالصفة التي وصفت بالجهل وبأسمائه، وألحقه إن مات على الجهل به بمنازل أهل العناد فيه تعالى ذكره، والخلاف عليه بعد العلم به، وبربوبيته في أحكام الدنيا، وعذاب الآخرة فقال – جل ثناؤه–: {قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً. الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم

يحسنون صنعاً. أولئك الذين كفروا بآيات ربهم ولقائه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزناً} فسوى –جل ثناؤه– بين هذا العامل في غير ما يرضيه على حسبانه أنه في عمله عاملٌ بما يرضيه في تسميته في الدنيا بأسماء أعدائه المعاندين له، الجاحدين ربوبيته مع علمهم بأنه ربهم، وألحقه بهم في الآخرة في العقاب والعذاب. وذلك لما وصفنا من استواء حال المجتهد المخطئ في وحدانيته وأسمائه وصفاته وعدله، وحال المعاند في ذلك في ظهور الأدلة الدالة المتفقة غير المفترقة لحواسهما .

أقول : هذا الكلام من جنس الكلام السابق ولا يتعارض مع كلام السلف في العذر بالجهل ،لأنه أولا

يتحدث عن الكفر الأصلي ولم يذكر في حرف مما تقدم ما نحن بصدده من حكم المسلم الذي أظهر الإسلام ثم وقع في الشرك جهلا منه أن هذا شرك فهل يعذر بجهله أم لا؟ هذا ما لم يذكر صريحا ولا يفهم فهما صحيحا ثم إنه يتحدث عن قضية ويكررها وهي قضية الاجتهاد ومتى يعذر المجتهد ويكون بين الأجر والأجرين ومتى لا يعذر .

ثم إن قوله هنا : فتوحيد الله تعالى ذكره، والعلم بأسمائه وصفاته وعدله .... فهنا ينص ويطلق على أن التوحيد والعلم بالأسماء والصفات والعدل من الأمور التي تدرك بالحواس **ثم يقول في نفس المصدر** في الباب الذي يلي هذا : ولله تعالى ذكره أسماءٌ

وصفاتٌ جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه صلى الله عليه وسلم أمته، لا يسع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة بأن القرآن نزل به، وصح عنده قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روي عنه به الخبر منه خلافه؛ فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه به من جهة الخبر على ما بينت فيما لا سبيل إلى إدراك حقيقة علمه إلا حساً فمعذورٌ بالجهل به الجاهل. لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالروية والفكرة »

فإما أن نقول في كلامه تناقض وهذا ما لا ينبغي وإما أن نقول إن الإطلاق عنده غير مراد ولا مطَّرد فليس

كل مسائل التوحيد تدرك بالحواس وليس كل مسائل الصفات تدرك كذلك بالحواس .

ومما يدل على هذا من كلامه هو قوله : وأي أمر أبين، وطريقٍ أوضح، ودليلٍ أدل دلالةً من قول القائل: الله عالمٌ، على إثبات عالمٍ له علمٌ » .

هذا ما أردت بيانه وتحريره من كلام ابن جرير – رحمه الله –

والنتيجة : كلام ابن جرير في العذر بالجهل بالصورة التي يضبطها السلف رحمهم الله ونحن عليها موافق غير مفارق لما عليه السلف

وعليه فكلامه لا يخرم ما نقلنا من إجماع عن السلف في هذه المسألة ، والله اعلم

وكتبه / أبو سليمان سلمان بن صالح العماد

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

٢٠/ محرم/ ١٤٤٥